نشرة صندوق النقد الدولي

التسوق في أحد الأسواق في مالي. الاتفاق الجديد سيوفر الدعم المالي لأفقر البلدان لسنوات قادمة (الصورة: Habib Kouyate/Newscom)

الإقراض الميسر

الصندوق يكفل القروض الميسرة لأفقر بلدان العالم

١٠ أكتوبر ٢٠١٣

- أعضاء الصندوق يتعهدون بتقديم الأرباح الاستثنائية لتعزيز الإقراض الميسر على المدى الأطول
- كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تصف هذا التطور بأنه "علامة بارزة تاريخية"
- يأتي هذا الاتفاق تتويجا لسنوات طويلة من الجهود التي بذلها الصندوق

بعد جهود استمرت عدة سنوات، اتفق البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي على المساهمة في تسهيل رئيسي لإقراض الأعضاء بأكثر من ٩٠% من الأرباح الاستثنائية المتحققة من بيع ذهب الصندوق.

ووصفت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، هذه التعهدات بأنها "علامة بارزة تاريخية".

وسوف يتمكن الصندوق بفضل هذا التمويل الذي تم تأمينه حديثا من تقديم قروض بمتوسط ١,٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٩ مليار دولار أمريكي) سنوياً إلى بلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض على المدى الأطول، وذلك على نحو يتماشى مع الطلب المتوقع على الدعم المقدم من الصندوق. وتأتي هذه الخطوة بعد موافقة ١٥١ بلدا عضوا على التعهد بتقديم نصيبها من الأرباح الاستثنائية من عائدات بيع ذهب الصندوق لدعم موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر".

وقالت لاغارد "لدينا القدرة الآن على توفير مستويات كافية من الدعم المالي إلى أفقر البلدان ولسنوات طويلة قادمة."

ويأتي هذا الاتفاق تتويجا لجهد متعدد السنوات بدأ التفكير فيه لأول مرة في أواخر الثمانينات بغية تأمين الموارد الكافية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وفي عام ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على بيع ثُمْن المجموع الكلي لحيازات الصندوق من الذهب من أجل دعم نموذج الدخل الجديد في الصندوق. ومع بلوغ سعر هذه السلعة النفيسة أعلى مستوياته القياسية تقريبا، فقد أودع في

حساب الاحتياطي العام في الصندوق مبلغ قدره ٢,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من "الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب" غير المتوقعة (من إجمالي قدره ٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة).

ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على أن يكون استخدام هذه الأرباح الاستثنائية لصالح البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض، وأن توزيع الأرباح لن يتم إلا بعد أن يتعهد الأعضاء الذين يساهمون بنسبة ٩٠% على الأقل من حجم التوزيعات المقررة بتقديم أنصبتهم للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وفي هذا الإطار، قال روبرت باول من إدارة المالية في الصندوق، وهي الإدارة التي تتزعم هذه الجهود، " رغم مصادقة المجلس التنفيذي على الاستراتيجية الكلية، فإن تأمين المساهمات اللازمة من كل عضو لم يكن بأي حال اتفاقا حاسما".

وأضاف قائلا "إن الأمر استوجب جمع التعهدات الواحد تلو الآخر، مما استغرق وقتا طويلا واقتضى المثابرة."

وقد انطوت مبادرة كسب تأييد البلدان الأعضاء أيضا جهود فرق العمل القُطرية في الصندوق، ومندوبي الصندوق المقيمين، وإدارة الصندوق العليا وجميعهم كان يسعى لكسب الأصوات المؤيدة لهذه الخطوة.

روابط ذات صلة:

طالع البيان الصحفي
إقراض الصندوق الميسر
الصندوق والأهداف الإنمائية